

17/9/2023



المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح المرفق بإلغاء القانون رقم 24 لسنة 1996 بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ،،

- مقدمو الاقتراح
- 1- د. جنان محسن رمضان
 - 2- عبدالوهاب عارف العيسى
 - 3- داوود سليمان معرفي
- داود سليمان معرفي
عضو مجلس الأمة

يُحارر اللجنة مشورت التعمير والثقافة والارشاد
بوزع على الأعضاء

19/9/2023

٦٨٩

الاقتراح بقانون

بالغاء القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت

والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

والتعليم في المدارس الخاصة

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن انشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة،
 - وعلى القانون رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٩ في شأن الجامعات الحكومية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة المشار إليه.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت

والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

والتعليم في المدارس الخاصة

صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة بهدف وضع أماكن خاصة للطالبات في المباني وقاعات الدرس والمختبرات والمكتبات والأنشطة والخدمات التربوية والإدارية وجميع المرافق.

وأشار حكم المحكمة الدستورية الصادر بالجلسة المنعقدة علنا بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ أن " القانون لم يحدد كيفية تحقيق الفصل بين الطلاب والطالبات في المباني وقاعات الدرس، ولم يستلزم أن يكون ذلك احتجاباً تاماً للطالبات عن الطلاب، إذ يكفي لتطبيقه وضع أماكن خاصة للطالبات في ذات قاعات الدرس"، وهذا التفسير الدستوري السليم لمفهوم الفصل يعكس ما جبل عليه طلبة وطالبات جامعة الكويت وكلياتها والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ تأسيسهما دون الحاجة إلى تدخل تشريعي.

وحيث أن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من الجهات المستقلة إدارياً ومالياً، كان لا بد من إلغاء هذا القانون على أن تتولى المؤسسات مسؤولة ترتيب النظم الإدارية والطلابية وفق قرارات تترقى بالعملية التعليمية لخدمة الجموع الطلابية وأعضاء هيئة التدريس داخل مبانيها، وطرح شعب وفصول دراسية مشتركة وأخرى منفصلة للطالبات يترك للطلبة فيها حرية الاختيار وبما لا يضر مصلحتهم.